المملكة المغربية



وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

دليل المرشد

متعلق ياعداد المشروع المدر للدخل



إعداد : نبيل حسن

مديرية التعليم والبحث والتنمية
قسم الإرشاد الفلاحي

2006

المملكة المغربية



وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري

دليل المرشد متعلق بإعداد المشروع المدر للدخل

مديرية التعليم والبحث والتنمية

قسم الإرشاد الفلاحي

حسن نبيل

2006

فهرس

تقديم

إن مفهوم التنمية الواسع يعنى التقاسم العادل للخيرات و السلطات و المسؤوليات من أجل الوصول إلي مسلسل التنمية المستدامة. و الهدف الرئيسي وراء هده التطلعات هو تحسين ظروف عيش السكان ولا سيما الفئات من الساكنة المهمشة و الغير محظوظة. لتحقيق هدا الهدف، يجب وضع آليات التي تأخذ بعين الاعتبار تطلعات كل الأطراف المعنية، مع إعطاء الأولية للفئات المحرومة من المجتمع.

لقد وصلت كل الدراسات المتعلقة بالفقر و محاربة التهميش إلى خلاصة واحدة و هي : أنه في المغرب يوجد الفقر في العالم القروي و داخل الأوساط النسوية. كما ركزت كل الدراسات على أولوية تخصيص آليات لخلق مدا خيل تمكن من ضمان أرباح مالية للفئات الفقيرة، وكذلك تنمية الاقتصاد المحلي.

إن المشاريع المدرة للدخل و من خلال تنمية المقاولات الصغرى تستجيب لهدف محاربة الفقر عن طريق خلق و زيادة في مدا خيل الفئات الضعيفة من المجتمع. كما تستجيب كذلك إلى تطلعات أخرى وهى :

أ– إن المشاريع المدرة للدخل لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية هامة لأنها تلعب دورا كبيرا في خلق فرص الشغل و الاندماج الاجتماعي و لاسيما لصالح النساء و الشباب.

ب– كما تمثل فضاءات لتشجيع الاندماج في الأنشطة أخرى و خصوصا التربية والتعليم (محاربة الأمية، الحالة الصحية، الوضعية البيئة، الخ....).

1- تعريف المشروع المدر للدخل :

تعتبر المشروعات المدرة للدخل العمود الفقري للتنمية في العالم القروي حيث تعرف هده المشروعات كأنها مجموعة أنشطة تعتمد على عملية استثمار أو صرف موارد مالية لخلق رأسمال إنتاجي الذي سوف يدر مداخيل خلال فترة زمنية معينة.

يمكن تعريف المشروع الصغير المدر للدخل كمقاولة صغيرة تتميز بطابع بسيط لا تحتاج لرأسمال مرتفع و لا لبنية تحتية كبيرة و تكون موجهة لفئة من المجتمع معروفة بكونها ضعيفة و محدودة الدخل و غالبا ما تعمل خارج الإطار القانوني و الشرعي.

بصفة عامة، إن المشروعات المدرة للدخل تعتبر وسيلة للانفتاح الاقتصادي والاجتماعي للفئات المحرومة، كما تعتبر حلقة وصل لعدة قطاعات من أجل محاربة الفقر و التهميش. إن المشروعات المنتجة للدخل تمكن من خلق فرص الشغل و بالتالي مدا خيل للطبقات المحرومة. هذه المشروعات تساعد علي تشجيع ديناميكية مسلسل التنمية علي الصعيد الإقليمي بحيث تساعد علي تشجيع الحوافز و اندماج الساكنة في مشاريع التنمية من جهة و بروز مجتمع مدني مسئول قادر علي إيجاد و بلورة توجهاته الخاصة به وكمثال لذلك الاستعمال الأحسن للتدابير المؤسساتية المعمول بها.



2- نماذج المقاولات المتوسطة و الصغرى :

يمكن تلخيص نماذج المقاولات المتوسطة و الصغرى في الجدول الموالي :

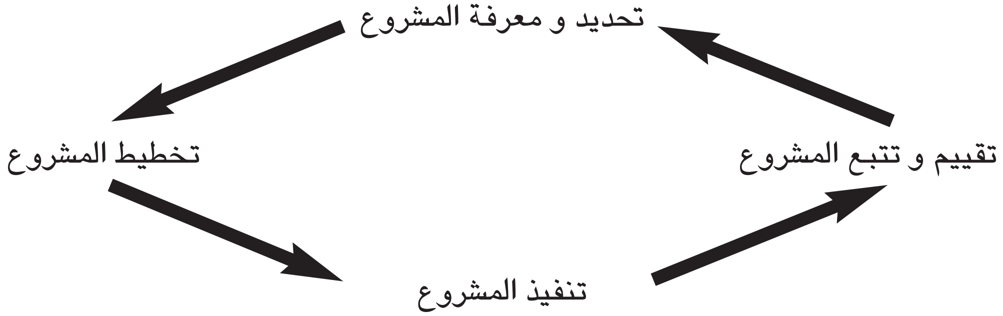
المميزات	أصغر المقاولات علي الإطلاق	مقاولات جد صغيرة(micro)	مقاولات صغيرة
التمويل	للحصول علي مد خول لكسب العيش أو تحسين المد خول أو مد خول إضافي	للحصول علي مد خول داخل أنشطة خاصة	حركية تعتمد عل أسلوب مقاولتي، رؤى علي المدى المتوسط و البعيد
	لا توجد مؤهلات إضافية.	مؤهلات تقنية بسيطة	وجود مؤهلات تقنية و تدبيرية
	شغل ذاتي أو محلي بسيط	شغل ذاتي + شغل عائلي أو متعلم	رب العمل + المستخدمين
الأنشطة	خدمة جد صغيرة أو تجارة التقسيط. أنشطة إيظافية، موسمية أو زائلة.	نشاط رئيسي، حجم صغير و في بعض الأحيان موسمي.	أنشطة خاصة، متنوعة أحيانا، وعلى شكل شغل إعتيادي.
المحيط / الاندماج	إنعدام النظام الأساسي للمقاولة	نظام أساسي غير معروف أو محدود و ملزم بدفع الضرائب وأحيانا مسجل في السجل التجاري.	مسجل فبي السجل التجاري (في غرفة تجارية، ...) و في بعض الأحيان شركة معروفة.
العوائق لولوج الأنشطة	جد ضعيفة، و خصوصا قوة العمل	تقنيات بسيطة	تقنيات معقدة و كبيرة أو إنتاج علي شكل سلسلة.
	انعدام محل الشغل (بدون عنوان، سوق غير معروف....)	وسائل الإنتاج بدائية (وسائل صغيرة)، في بعض الأحيان بدون محل أو عنوان قار.	وسائل العمل نسبيا ملائمة، وجود محل خاص للعمل.
	لا يحتاج لرأسمال – يكون المال المتداول في البداية ضعيفا.	المال المتداول (تخزين، المواد الأولية، الحاجة لتجديد المعدات الصغيرة.....	رأسمال هام (محل، تجهيزات، تعليم) و مال متداول أحيانا جد مهم. كثافة رأسمالية حقيقية.
قدرات النمو	جد ضعيفة أو جد منعدمة. أنشطة غالبا نسائية.	تعددية ضعيفة للأنشطة على المستوي الأفقي. المنطق هو الإنتاج و لا يوجد منطق النمو	إمكانية التضخم و النمو موجودة.

3- دورة حياة المشروع :

يستغرق كل نشاط الذي يدخل في عناصر المشروع، مدة زمنية معينة و التي تعرف بمدة حياة النشاط. و لذلك يمرالمشروع بمراحل عديدة تتم من خلالها عمليات إعداد وتنفيذ جميع الأنشطة المكونة للمشروع. ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى أربعة مراحل والتي تشكل دورة حياة المشروع و هي:

- أولا تحديد و معرفة المشروع،
- ثانيا تحضير وتخطيط للمشروع،
- ثالثا تنفيذ المشروع، ورابعا تقييم و متابعة المشروع.

جدول : دورة حياة المشروع





3.1 تحديد و معرفة المشروع:

بالطبع فأول مرحلة قبل بدء أي عملية صرف الأموال هي البحث عن معرفة حقيقية لنوعية ولموضوع المشروع الذى نأمل ونسعى لتحقيقه.

ولمساعدة القرويين سواء كانوا فلاحين أم غير فلاحين بشأن اكتشاف و تحديد موضوع المشروع الذي يأملون تحقيقه، ننصحهم بأن يستعينوا بأفكار واقتراحات بعض الخبراء في ميدان الاستثمار الفلاحي إلى جانب خبرتهم الشخصية ومعرفتهم للسوق الداخلي وكذا متطلبات الأسواق الخارجية. في هذا الباب، نشير بأن المشروعات المنتجة للدخل في العالم القروي تتنوع حسب نوع القطاع المستهدف، حيث يمكنها أن تهم القطاعات الثالية :

- قطاع الزراعة كإنتاج بعض المواد الغذائية، نذكر منها إنتاج الزراعات البيولوجية،
- قطاع تربية المواشي كإنتاج الدواجن أو تربية النحل أو تربية الأرانب،
- القطاع الغابوي كجمع بعض المحصولات الغابوية،
- قطاع الصناعة التقليدية كإنتاج بعض مواد النسيج أو مواد الفخار...،
- و قطاع التجارة كتوفير بعض الخدمات التجارية،
- قطاع السياحة كتوفير بعض الخدمات السياحية، مثلا علي شكل تنظيم رحلات أو نزه جبلية فوق ظهر الخيول إلي غير ذلك من الأنشطة المحلية الممكن توفيره للزبناء والزوار.

3.2 تخطيط المشروع:

بعد معرفة وتحديد نوع المشروع المطلوب إنجازه تبدأ مباشرة مرحلة تخطيط لهدا المشروع. و غالبا ما تعني هده المرحلة القيام بدراسة إمكانية تحقيق المشروع على أرض الواقع (etude de faisabilite). ويمكن الاستعانة بخبراء في هذا الميدان بحيث تختلف هده الدراسة حسب نوعية المشروع و حسب أهمية المشروع والتعقيدات الخاصة بالمشروع.

تبحث هده الدراسة على الأهداف الحقيقية للمشروع وهل توجد هناك حلول بديلة أخرى للوصول إلى نفس الأهداف، وبالتالي يتم حذف جميع الحلول البديلة والتي يرى المحلل عدم جديتها وصلاحيتها في الظروف البيئية والاجتماعية للمشروع.

و في هذا المجال توجد عدة جوانب يجب دراستها و هي كالتالي:

- المؤهلات و الإمكانيات المتاحة في مكان و موقع المشروع،
- الاكراهات و عوامل المخاطرة،
- مواطن القوة و الضعف (تقاليد السكان، العلاقات الموجودة داخل الأسرة، العلاقات الموجودة بين الأشخاص داخل المجتمع، ما هي المقاييس التلاحم الاجتماعي الضرورية ؟نجاح المشروع....)
- هل توجد الأنشطة المرتبطة بالمشروع في نظام الأنشطة الحالية (عدد و مؤهلات النشطاء الموجودين حاليا، المدخول المحصل عليه حاليا، رغبة السكان في المشروع...)
- تطلعات السكان النشيطين حول الأنشطة الحالية أو التي سوف يزاولونها و ما هي درجة التنافسية و تأثيرها علي عملية إقامة المشروع الجديد.
- تحديد الخطوط العريضة التي يجب اعتمادها من أجل إدخال تغيرات جديدة نحو تحسين الوضع الحالي للساكنة المعنية بالمشروع.
- تحديد هياكل التأطير عن قرب و كذا الموظفين الملائمين و الكافين من أجل تتبع وتصحيح الأنشطة المرتبطة بالمشروع.
- تحديد جميع عناصر الإنتاج اللازمة للمشروع،
- تحليل المشاركة، يعني تحديد و معرفة الساكنة المعنية وجميع المؤسسات والفعاليات التي سوف تلعب دورا، سواء مباشر أو غير مباشر، في عملية ؟عداد المشروع،
- تحليل المشاكل، و نعني معرفة وتحديد دقيق للمشكل الرئيسي الموجود في منطقة المشروع. ؟ن أهداف هده المرحلة هو إعطاء نظرة واضحة عن المشكل الحقيقي و الذي يجب علي المشروع إيجاد حلول له (أو علي الأقل المساهمة في إيجاد حلول له). يجب في هذه المرحلة الاعتناء بالملاحظات البنائة و الواضحة و الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يعيشونها السكان علي أرض الواقع.

إن تبادل المعلومات و الأخبار و الخبرة ما بين الفاعلين أو المتدخلين في المشروع والساكنة المعنية بالمشروع يؤدي إلي بلورة الأهداف والأنشطة والنتائج المرتقبة مع الإشارة إلي المؤشرات و أخطار الفشل، كل ذلك أخدا بعين الاعتبار الموارد و الإمكانيات الضرورية.

3.3. تنفيذ المشروع:

تعتبر مرحلة تنفيذ المشروع مرحلة رئيسية ومن أهم مراحل المشروع، حيث يرتكز عليها نجاح المشروع بكامله. ويفترض أن تمر مرحلة تنفيذ المشروع بطريقة لينة لأنه غالبا ما تقع بعض التغييرات أو الأحداث الخارجية خلال هذه المرحلة. وعليه، يجب على المسئول عن تنفيذ المشروع أن يراعي كل هده التغييرات لكي يستطيع التكيف معها لإنجاح عمليه تنفيذ المشروع. وكمثال لهذه التغييرات، نذكر الزيادة في أسعار بعض متدخلات الإنتاج كزيادة في ثمن الأسمدة أو البذور أو في أجرة اليد العاملة، وهنالك التغييرات التي تنتج عن التطورات في التكنلوجيا المستعملة إلى غير ذلك...

ويمكن تقسيم مرحلة تنفيذ المشروع إلى النقط التالية:

- فحص الاستراتيجيات من أجل بلوغ أهداف المشروع،
- وضع جدول زمني خاص بالأنشطة،
- الحصول علي الميزانية المعتمدة لمختلف الأنشطة،
- تعيين الأشخاص الذين سوف يعملون في المشروع،
- إخبار و تكوين الأشخاص العاملين في المشروع،
- وضع ميزانية لتنفيذ الخطة ولاسيما تعبئة الموارد البشرية والموارد المالية والموارد المادية،
- تنفيذ الأنشطة و العمليات.

3.4. تقييم و تتبع المشروع :

الهدف من التقييم هو البحث عن نقط نجاح أو فشل المشروع للاستفادة الامثل من التجارب السابقة. إن التقييم لا يهتم فقط بالمشروعات التي انتهت مرحلة تنفيذها بل حتى بالمشروعات التي ما زالت في طور الإنجاز و حتى بالمشروعات التي تعرف بعض المشاكل في مراحل التنفيذ. تستعمل درجة تحقيق أهداف المشروع كمعيار رئيسي في عملية التقييم. إذا كلما زادت درجة تحقيق أهداف المشروع يزداد مستوى نجاح المشروع بكامله.

بالنسبة لعملية تتبع المشروع، يجب في هذا السياق توضيح مؤشرات التتبع و ذلك من خلال طرح بعض الأسئلة التي تهدف إلي جمع المعلومات الضرورية و اللازمة و هي كالتالي:

ماذا سوف يتم تتبعه؟ و من سيقوم بعملية التتبع؟ كيف سيتم اختيار المؤشرات؟ ما هو النظام الذي سوف يستعمل في عملية جمع المعلومات؟ في أية مرحلة سيتم التقييم؟ من هو الذي سوف يقوم بعملية التقييم؟ ما هو الدور الذي سوف يلعبه المجتمع في عملية التقييم؟ ما هو الدور الذي سوف تلعبه هيئة تنفيذ المشروع في عملية التقييم؟

4- الإطار المنطقي لتدبير حياة المشروع :

يعتبر ا؟طار المنطقي كأداة رئيسية في عملية تسيير حياة المشروع. ويجب أن يتوفر ا؟طار المنطقي علي جميع المعلومات اللازمة لفهم و تدبير المشروع عبر جميع مراحله. ؟ن كيفية وضع و تقديم هده المعلومات و يعني دلك بطريقة شفافة و واضحة، يؤدي بالتالي إلي الوصول إلي الأهداف و النتائج المتوخات من المشروع. ان الاطار المنطقي يلخص خريطة إعداد المشروع من أجل قراءة سهلة و سريعة للمشروع و بالثالي إمكانية تقديره من طرف فريق عمل المشروع و كدا جميع الفاعلين المعنيين بالمشروع.

4.1. عناصر الإطار المنطقي :

يكون الاطار المنطقي علي شكل جدول له أربعة أعمدة متداخلة فيما بينها (أنظر الجدول المرفق تحته).

العمود الأفقي الأول يعطينا نظرة واضحة عن المشروع. إن الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها توجد في هذا العمود. هنالك أهداف رئيسية حيث تمثل أهداف عامة لأنها تشرح الغاية الرئيسية من وراء إقامة المشروع. فهذه الأهداف تكتسي صبغة هامة واسعة لأنها توضح لماذا يكتسي المشروع أهمية بالغة بالنسبة للمنطقة كلها. غالبا ما تعبر الأهداف العامة عن التنمية الشاملة للمنطقة كلها.

	بيانات أو توضيحات	مؤشرات قابلة للفحص موضوعيا	وسائل الفحص والتحقيق	العوامل الخارجية
الأهداف العامة	الأهداف التي يساهم فيها المشروع	-	-	العوامل الخارجية عن تأثير المشروع، و التي يفترض أن يقوم بها أشخاص آخرون غير الأشخاص المعنيين بالمشروع والتي تساعد علي تحقيق أهداف المشروع
الأهداف الخاصة	الأهداف التي نحصل عليها عند نهاية المشروع	وصف للأهداف المشروع (الكمية، الجودة، المكان، المدة الزمنية...)	مصدر المعلومات للتأكد من أن المؤشرات تم تحقيقها (تقارير و الوثائق)	
النتائج	دالفوائد التي سوف نحصل عليها خلال حيات المشروع	وصف النتائج (الكمية، الجودة، المكان، المدة الزمنية...)	مصدر المعلومات لتأكد من أن المؤشرات تم تحقيقها (التقارير و الوثائق)	
الأنشطة	كل عملية تساعد علي تحقيق النتائج – يفترض تدقيق كل عملية	-	-	

وتوجد الأهداف الخاصة بالمشروع في الصف الثاني من هذا العمود. تعتبر أهداف خاصة بالمشروع لأنها ترتبط مباشرة بالمشروع و هي الأهداف التي يتم الحصول عليها مع نهاية عملية تنفيذ المشروع. إن الأهداف الخاصة تساعد علي تحقيق الأهداف العامة.

أما النتائج، فتوجد في الصف الثالث و توضح ما هي الأرباح التي سوف نحصل عليها من خلال المشروع. و في الصف الأخير توجد الأنشطة و هي كل العمليات التي سوف يتم إنجازها و دلك للحصول علي النتائج المتوقعة من المشروع.

إن الغرض من إنشاء الإطار المنطقي هو إظهار العلاقات الموجودة ما بين الوسائل المتاحة (وسائل الإنتاج) و الأهداف النهائية (المداخيل أو الأرباح) و دلك عن طريق استعمال العلاقات الأسباب - النتائج. فالمنطق يقتضي بأنه في حالة ما تم إنجاز جميع الأنشطة بتكاملها فالنتائج تكون مضمونة. و إدا تحققت النتائج فان الهدف الخاص بالمشروع سوف يري النور و بالتالي سوف نضمن تحقيق الهدف العام للمشروع.

بعبارة أخري يمكن تلخيص العلاقات المنطقية بين الأربع مستويات عبر الشكل التالي:



4.2. الإطار المنطقي في حياة المشروع :

يستعمل الإطار المنطقي كوسيلة أو أداة للمساعدة في تسيير حياة المشروع كما يستعمل كذلك كدليل أو مرشد عبر جميع مراحل حياة المشروع.

في مرحلة البحث عن مضمون المشروع أو لمعرفة نوعية المشروع، تكون لدينا فكرة أولية، غير أن هذه الفكرة تكون غير واضحة، لذا يجب توضيحها و عليه يتطلب الأمر البحث عن معلومات موثقة لغرض الإجابة علي كل التساؤلات المطروحة.

في مرحلة تخطيط المشروع، يتم اتخاذ القرار الصحيح فيما يخص ملائمة المشروع للمنطقة وإمكانية تحقيقه و المدة الزمنية المطلوبة و فعاليته.

خلال مرحلة التنفيذ، يجب وضع جميع مراحل تطور المشروع تحث المراقبة. تعني هذه المراقبة بالأساس مراقبة و تتبع التنفيذ الحقيقي للأنشطة. إن الملاحظات الناجمة عن عملية المراقبة و التتبع تستعمل في غالب الأحيان لتغيير ما هو مرسوم في الإطار المنطقي.

وأخيرا، في مرحلة التقييم، تنصب الرؤية على تحليل نجاعة وفعالية العمليات وخصوصا علي مستوي النتائج المحصل عليها و على مستوي الأهداف الخاصة و كذلك علي مستوي الأهداف العامة.

وبإيجاز، نشير إلي أن الإطار المنطقي لا يحل محل أو يعود آليات التدابير الأخرى كتحليل الفاعلين و جميع الأطراف المعنية بالمشروع أو تحليل التكاليف والفعالية أو تحليل التكاليف والإيرادات، أو تحليل النظام الداخلي للمشروع إلى غير ذلك......

إن الإطار المنطقي يعطينا نظرة ملخصة عن ما تم التوصل إليه عبر المفاوضات والمناقشات حول إعداد المشروع. و لهذا، فان جودة و محتوى الإطار المنطقي يرتبط ارتباطا وطيدا بالكيفية التي مرت فيها هده المناقشات و كذا مستوي المعرفة للأشخاص المشاركين في هذه المناقشات.

5- منهجية المشروع المدرة للدخل

لغرض أن نحصل علي مشاريع ناجحة و لها تأثيرات ايجابية علي الساكنة القروية ومحيطها، انه من الضروري فحص الجوانب التالية :

5.1. معايير قبول المشروع:

في إطار عملية تقييم المشروع المدر للدخل هنالك معايير ضرورية في عملية اختيار الأنشطة التي سوف يتم تمويلها. و عليه، فهنالك ثلاثة مستويات للفحص وهي:

- أولا المستوي الاجتماعي،
- ثانيا المستوى الاقتصادي،
- ثالثا المستوى التنظيمي.



5.1.1. المستوي الاجتماعي:

الجانب الاجتماعي يهتم بالخصوص بدراسة الشريحة الاجتماعية التي سوف تستفيد من المشروع وبدراسة دقيقة لتأثير المشروع على تلك الشريحة الاجتماعية بحيث لا تكون هنالك تأثيرات سلبية عليها. ويمكن أن يشمل هذا الجانب دراسة تأثير المشروع على المحيط البيئي والذي بدأ يأخذ بعدا جد كبيرا في الآونة الأخيرة نظرا للتقلبات البيئية التي يعرفها العالم حاليا.

5.1.2. المستوي الاقتصادي

يدرس المستوي الاقتصادي النقاط التالية :

- إمكانية تحقيق المشروع فعليا علي أرض الواقع و دلك من خلال الاخد بعين الاعتبار إمكانيات التمويل، و التأطير و تتبع الأنشطة المرتقبة.
- يجب على المشروع أن يأتي بحل موضوعي لحاجة واضحة ومحددة للساكنة والمنطقة المعنية.
- يجب أن تكون المر دودية المالية و الاقتصادية للمشروع مستديمة وذلك حتى بعد انتهاء المشروع و لا تكون محدودة في الزمن.
- يجب علي المشروع أن يضمن مردو دية مالية مقبولة للمستفيدين.
- يلزم أن يتماشى موضوع ومضمون المشروع مع واقع التنمية المحلية، وقدر الاستطاعة يلبي حاجيات و رغبات المستفيدين و كذلك الأهداف العامة للتنمية الريفية المحلية و ذلك تماشيا مع الأطراف المحلية المعنية بالتنمية.
- يجب علي المشروع أن يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الموجودة محليا (الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، الموارد المالية، الخ...)،

5.1.3. المستوي التنظيمي:

- وجود هياكل لتأطير بحيث يجب أن تتوفر لهذه الهياكل العمال الكافيين و مؤهلين وتكون قريبة من مكان المشروع،
- وجود هياكل لعرض عوامل الإنتاج الضرورية للمشروع،
- وجود أسواق و منافذ من أجل ترويج سلع و منتجات المشروع،
- التأكد من أن أرباح المشروع ستذهب مباشرة للمستفيدين منه.



5.2- كيفية تقديم الطلبات (أو الملفات):

بالنسبة لبعض المشاريع التي تكون ورائها بعض الجمعيات و غالبا ما تكون جمعيات غير حكومية، و قد تدخل في إطار مسلسل التنمية البشرية، يجب أن نظم ملف المشروع جميع الأوراق اللازمة كوثائق المشروع، ونسخ من القانون الأساسي للجمعية المكلفة بالمشروع ونسخ من التقرير المالي و المعنوي لتلك الجمعية و لائحة المستفيدين من ذلك المشروع إلى غير ذلك...

تقدم الملفات بعد استكمال جميع الوثائق المطلوبة إلي الإدارة المحلية أو علي صعيد العمالة المعنية، يعني بأن المشروع يكون داخل نطاق نفوذ هذه العمالة والتي بعد موافقتها ترسل الملف إلي اللجنة المختصة من أجل دراسته و الموافقة علي تمويله.

5.3 - جانب المساندة :

5.3.1. التكوين:

من أجل ضمان النجاح الكامل للمشاريع التي تهتم بالتنمية المحلية و المستديمة، يجب السهر علي تكوين الأعوان الذين يشتغلون في هذا الإطار. إن عملية تقوية كفاءات العاملين في قطاع التنمية تمثل عاملا استراتيجيا في نجاح مشاريع التنمية المستديمة. فتكوين هؤلاء في مجال الأنشطة القروية و التشخيص المشترك و التحليل الاجتماعي والاقتصادي و تدبير المشاريع يعتبر مرحلة أولية قبل الشروع في إقامة المشاريع.

إلي جانب تكوين المؤطرين، يجب تكوين المستفيدين من المشروع و خصوصا في مجال التدبير والتنظيم الجمعوي مع الحرص على ضرورة تكافئ الفرص في إطار عملية توزيع الأدوار و الخيرات (الإنتاج) بين الأعضاء.

5.3.2. التسويق:

تعتبر مرحلة التسويق من أهم مراحل التي تساهم في إنجاح المشروع، بحيث يجب علي كل صاحب مشروع أن يهتم بجميع مراحل التسويق (دراسة السوق، كيفية تسويق المنتوج،....) لأجل معرفة الأثمان المتداولة في السوق و الكميات و جودة المنتوج و الزبناء والمنافسون و تكاليف التسويق (النقل، الضرائب....) و الوسطاء، الخ.....

أولا: يجب معرفة محل وحدة الإنتاج وكمية الإنتاج و جودة الإنتاج (هنالك مقاييس الجودة موجودة في القوانين و الأنظمة الجاري به العمل أو المستقبلية) وما هي تكاليف الإنتاج و ما هي المدة الزمنية التي سوف يستغرقها الإنتاج و ما هو شكل المنتوج و ما هي أساليب تغليف و تعليب المنتوج.

ثانيا، من أجل ضمان وجود زبون و المحافظة عليه، يجب تعريف و تحديد من هو هذا الزبون؟ (الأشخاص المعنيون بمنتوج المشروع، حجمهم، مقرات تواجدهم، عددهم،....)، و ما هي القدرة الشرائية لهؤلاء الزبناء؟، و ما هي عاداتهم الاستهلاكية؟، و ما هي طريقة شراء حاجاتهم؟،......

ثالثا: أما بالنسبة للمنافسين، فيجب معرفة و تحديد من هم المنافسون الحقيقيون للمشروع داخل السوق الذي سوف يباع فيه منتوج المشروع كما يجب جمع جميع المعلومات الكافية علي المنافسون (ماذا ينتجون؟ أثمان بيع منتجاتهم؟ طريقة البيع، ما هي قنوات تسويق و توزيع منتجاتهم؟، مكانتهم داخل السوق، نقط ضعفهم و قوتهم، ما هي الدوافع التي تجعل الزبون يفضل شراء منتجات المشروع عود شراء منتجات المنافسين؟ .....)

رابعا: إشهار المنتوج عن طريق استراتيجية التواصل مع الزبناء (نوعية الأخبار والإعلام التي يجب إيصالها إلي المستهلك و ما هي طريقة التواصل،.....).

خامسا: بيع المنتوج وذلك عبر معرفة الكمية التي ستباع و ما هي الأثمنة التي ستباع بها تلك الكمية و هل توجج تسهيلات في التمويل أم لا؟....

سادسا: ما هي قنوات التوزيع؟ و ما هو المحيط الجغرافي الذي سيوزع فيه المنتوج؟ وما هي أساليب النقل؟ و أين سيوزع المنتوج؟ (سوق الجملة، سوق التقسيط....).



5.3.3. إستراتجية تنمية التجارة العادلة

تعتبر التجارة العادلة كمجموعة من الترتيبات الاجتماعية و الاقتصادية البديلة للتجارة العالمية التقليدية و التي غالبا ما تكون قوانينها غير عادلة بالنسبة لدول الجنوب (الدول التي تسير في طريق النمو) و خاصة المنتجين القرويون لهده الدول.

و في هذا الصدد، يجب الأخذ بعين الجد استراتيجية تنمية التجارة العادلة و ذلك لإعطاء الفرصة للفئات المحرومة و الصغيرة من المجتمع للولوج إلي الأسواق سواء علي الصعيد المحلي أو علي الصعيد العالمي.

و لهذا الغرض، فان القوانين و الأنظمة الخاصة في مجال العلامات التجارية المحلية واسم المصدر المراقب إلي غير دلك من المميزات المحلية يجب أن ترى النور و تطبق علي أرض الواقع لكي تستفيد هذه الفئات.

5.3.4. التمويل

إن عملية تمويل المشروع من العمليات الضرورية لولاها ما يتم تحقيق أي مشروع. فان الاستراتيجية الجديدة بالنسبة لعملية تمويل المشروعات التي تعني بالتنمية المحلية تشجع على المشاركة في هذه العملية. و منها ما تم خلقه مؤخرا و هو التمويل الدقيق أو الميكروتمويل أو بما يعرف بالقروض الدقيقة أو الميكروقروض.

لقد أصبحت القروض الصغيرة عاملا رئيسيا في محاربة الفقر و تعتبر بالنسبة للنساء و الرجال دوى الدخل المحدود فرصة سانحة لتمكينهم من لعب دور اقتصادي مع الاعتراف بهم داخل المجتمع كفاعلين اقتصاديين.

5.3.5 . التدابير المواكبة الأخرى

- في إطار المشروعات المدرة للدخل و التي تستهدف الفئات المحرومة و الضعيفة من المجتمع يجب اجتناب التأخر في عملية إعطاء القروض و التي ما تكون لها عواقب سلبية علي مشاركة المستفيدين لأن الحاجيات و المطالب تتغير مع مرور الوقت.
- من الأفضل إدماج مفهوم الجودة في برامج التكوين سواء علي صعيد السكان المعنيين بالمشروع أو على صعيد الأعوان المكلفين بالتنمية المحلية أو على صعيد المنظمات الغير الحكومية...
- المساعدة علي خلق جمعيات خاصة بعملية التسويق و البحث عن الأسواق، ؟ن التسويق يعتبر من أهم عوامل نجاح المشروع بحيث تتم من خلاله عملية بيع المنتوج والحصول علي المدخول.
- تنمية الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العمومي. وذلك لضمان انسياب المنتجات المحصل عليها في المشروع.
- تحسين قنوات التواصل و التمكن من وسائل النقل من أجل التسويق و التموين (الإمدادات...)،
- تنمية البنية التحية لتسهيل الأشغال المرهقة اليومية و لتحسين ظروف عمل المقاولات الصغيرة (كهرباء، ماء صالح للشرب، طرق قروية، الصحة، التعليم العام،.................).

خلاصة

تعتبر المشروعات العمود الفقري للتنمية في العالم القروي. و بوجه خاص، المشروعات المدرة للدخل لما لها من أهمية و دور فعال في خلق و تنمية الدخل سواء عل المستوي الفردي و العائلي أو سواء على المستوي المحلي لمنطقة بكاملها.

و إذا كان العالم القروي في بلادنا يعيش ظروف جد صعبة و ذلك لكونه يتوفر على أعلى نسب الفقر و خصوصا داخل الأوساط النسوية، فإنه من الواجب مساعدة سكان القرى للخروج من هذه الوضعية المأساوية.

و في هذا الصدد، نشير بأن القطاع الفلاحي، و رغم كل ما ينتجه من خيرات و المداخل التي يوفرها لسكان القرى، يبقي غير قادر لوحده لتلبية جميع حاجيات تلك الساكنة في التنمية (و بالأساس القضاء على مشكلة الفقر)، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر من بينها وربما من أهمها العوامل المناخية القاسية (تعاقب سنوات الجفاف). لذا يجب التفكير والبحث عن طرق أخرى تكون بديلة للزراعة لضمان مداخل لتلك الساكنة و لا سيما الفئات الضعيفة و المحرومة.

نأمل بأن يساهم هدا الكتيب في مساعدة تلك الفئات و كل من أراد أن يحقق مشروعه الذي يضمن له دخل مستديم أو يوفر له دخل ايضافي لتحسين ظروف عيشه و عيش عائلته.